

تأثير إنشاء نظام ضمان القروض لشركات الكفالات

المصرفية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

م.د. أكرام عبد العزيز عبد الوهاب / مدير عام الدائرة الاقتصادية في الهيئة الوطنية للاستثمار
م.م. سالم سوادى حمود/ كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المستخلص

لا يخفى على المتخصصين الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، ولغرض ديمومة عمل هذه المشاريع لا بد من توافر التمويل اللازم لها من المصارف وهذه الاخيرة تعاني مشاكل الإقراض المتمثلة بمخاطر الإقراض لذا ظهر دور شركات الكفالات المصرفية لتخفيض هذه المخاطر ومن ثم تسهيل المشاريع لهذه القروض.

وقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على تأثير نظام ضمان القروض لشركات الكفالات المصرفية في عملية إقراض المشاريع، يقوم البحث على فرضية مفادها إن إنشاء نظام ضمان القروض في الشركة العراقية للكفالات المصرفية يزيد من عملية نفاذ أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض ومن ثم ضمان مخاطر القروض للمصارف المانحة لهذه القروض .



المقدمة

تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المصارف للحصول على القروض أكثر مما تفعل المشاريع الكبيرة لذا وعند حدوث تلكاً في منح القروض من قبل المصارف لدواعي مخاطر الإقراض التي من الممكن إن تتعرض لها القروض الممنوحة لهذه المشاريع، يبرز دور ضمان القروض لهذه المشاريع وبالشكل الذي يعطي انسيابية الإقراض في ظل مخاطر مضمونة فتم تأسيس الشركة العراقية للكفالات المصرفية في سنة (٢٠٠٦) ولأول مرة تعمل في الساحة المصرفية العراقية لغرض تسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على القروض من المصارف المشاركة في هذه الشركة .

مشكلة البحث

بناء على ما تقدم يأتي هذا البحث لمحاولة الوقوف على تأثير نظام ضمان القروض للشركة العراقية للكفالات المصرفية في تعزيز القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن ثم تخفيض مخاطر الإقراض للمصارف المقرضة المشاركة في هذه الشركة ، لذا فان مشكلة البحث تدور حول السؤالين الآتيين:

- ١- ما تأثير نظام ضمان القروض لدى الشركة العراقية للكفالات المصرفية في تعزيز القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟
- ٢- ما تأثير نظام ضمان القروض لدى الشركة العراقية للكفالات المصرفية في الحد من مخاطر الإقراض ومن ثم تعويض المصارف من جراء القروض المتعثرة ؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

- ١- الوقوف على ملامح وعمل شركات الكفالات المصرفية دولياً .
- ٢- الوقوف على إجراءات واليات عمل الشركة العراقية للكفالات المصرفية .
- ٣- التعرف على الضمانات والتعويضات المقدمة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية للمصارف المقرضة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

فرضية البحث

في ضوء مشكلة البحث واهدافه يمكن صياغة فرضية البحث:

إن تواجد شركة الكفالات المصرفية في الساحة المصرفية العراقية يزيد من عملية حصول أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على القروض ومن ثم ضمان مخاطر القروض للمصارف المانحة لهذه القروض.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث بوصفه يسלט الضوء على عمل شركات الكفالات المصرفية ونظام ضمان القروض لشركة الكفالات المصرفية العراقية من خلال ضمانها لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ثقة المصارف بعملية منح القروض في ظل مخاطر إقراض مضمونة ومسيطر عليها مما ينعكس إيجابياً على واقع حال الاقتصاد الوطني .

منهجية البحث

استخدم البحث أسلوب المنهج التحليلي واستقراء البيانات لغرض التحقق من صحة الفرضية إذ تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول شركات الكفالات المصرفية وملاحظاتها وعملها على الصعيد الدولي، في حين تطرق المبحث الثاني الى إجراءات واليات عمل الشركة العراقية للكفالات المصرفية، وتطرق المبحث الثالث إلى تحليل بيانات الضمانات والتعويضات المقدمة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية للمصارف المشاركة في هذه الشركة .

المبحث الأول / شركات الكفالات المصرفية: ملامحها وعملها – دوافع تأسيسها

أولاً- شركات الكفالات المصرفية ملامحها وعملها على الصعيد الدولي:*

تعد شركات الكفالات المصرفية جهات داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وليست ممولة إلا أنها تسهم في حصول هذه المشاريع على التمويل، إذ أظهرت مجموعة كبيرة من الكتابات إن المشاريع الصغيرة تواجه صعوبات في الوصول إلى سوق الائتمان، وذلك بسبب عدم التناسق في المعلومات* عن المشاريع الصغيرة¹، ويمكن التغلب على هذه التباينات من خلال علاقة الإقراض أو على الأقل التخفيف من آثارها من خلال طلب الضمانات، والملاحظ على المشاريع الصغيرة بأنها لاتملك الضمانات الكافية لقاء حصولها على التمويل المصرفي، فلماذا ظهرت الحاجة الماسة لشركات الكفالات المصرفية².

(* تتبادل المصارف المعلومات بشأن الزبائن في حدود معينة، وترى المصارف المقرضة أن من مصلحتها تبادل تجاربها ومعلوماتها عن المشاريع الصغيرة المدينة مع المصارف الأخرى وخاصة إذا كانت المشاريع قد نقلت معاملاتها المصرفية من مصرف لآخر أو فضلت القيام بهذه المعاملات مع أكثر من مصرف واحد، وفي حالة شركة الكفالات المصرفية العراقية أوجدت هذه الشركة قاعدة للمعلومات عن الزبائن من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذين اقترضوا من المصارف التي تشارك في برنامج ضمان القروض وهذه المعلومات ساعدت المصارف كثيراً في التعرف على الزبائن فضلاً عن إجراءات المصارف الأخرى في الإقراض.

¹- Diana Hancock. Joe Peek. James A.Willcox: The Reper Cussions On Small Banks And Small Businesses Of Bank Capital And Loan Gaarantee , Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC 20551.

² 2-Francesco Columba, Leonardo Gambacorta and Paolo Emilio Mistrulli: Mutual guarantee institutions and small business finance; Central Bank publication-Italy (Working Papers number 735); November 2009 P5.

وتتلخص فكرة شركات الكفالات المصرفية بأنها تمثل آلية لتشجيع المصارف التجارية على منح الائتمان للمشاريع الصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية، والتي تتوفر لديها فرص جيدة للنجاح ولكن تعاني من عدم توافر الضمانات الكافية التي تتطلبها المصارف التجارية عادة، وتعمل شركات الضمان بالمشاركة مع المؤسسات المالية المصرفية، لأن المؤسسات المالية أثبتت كفاءتها في توافر التمويل على مدى عقود طويلة^٢. إن شركات ضمان القروض المصرفية تعمل في ضوء آلية يتم من خلالها الاتفاق مع المؤسسات المالية المصرفية التي ترغب بالاسهام في الشركة وضمان قروضها لدى هذه الشركة في تحديد مقدار الرسوم ونسب العمولات المصرفية وسقف الضمان وكيفية المطالبة بقيمة الضمان وسداده^٤، كما يتم تحديد المشاريع المشمولة بالضمان وفقاً لاتفاقية تبرم بين شركات الضمان والمؤسسات المالية المصرفية، فضلاً عن تحديد نسبة الضمان المخصصة للمشاريع المستهدفة مع إصدار لائحة القروض والقواعد الخاصة التي تنظم عملية الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية^٥.

ونظراً لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها الفاعلة في الاقتصاد الوطني، عملت دول عديدة على وضع برامج تمويلية لهذه المشاريع بهدف النهوض بهذه المشاريع، وتم ذلك من خلال الاسهام أو العمل على أيجاد مؤسسات تمويلية وشركات ضمان مخاطر القروض، وكان بعضها بالتعاون ما بين القطاعين العام والخاص^٦، والجدول الأتي يوضح ذلك.

جدول (١) تجارب دولية في شركات ضمان القروض المصرفية.

البلد	أسم البرنامج	بدءاً من سنة	نسبة الضمانة	العمولة المستوفاة	ملكية البرنامج
الولايات المتحدة	هيئة الأعمال الصغيرة (SBA)	١٩٤٤	٩٠%	٠.٥% - ٢.٢٥%	قطاع عام
إيطاليا	مؤسسة الضمان المتبادل (MGIs)	-	٥٠%	١% - ٢%	مشترك
أندونيسيا	المؤسسة العامة لتأمين التمويل والائتمان	١٩٧١	٧٥%	١% - ٣%	قطاع عام
مصر	شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرف	١٩٩١	٥٠%	١%	قطاع عام
الأردن	الشركة الأردنية لضمان القروض	١٩٩٤	٧٠%	١.٥%	قطاع عام

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

١- موقع هيئة الأعمال الصغيرة الأمريكية (www.sba.gov/).

2-Francesco Columba, Leonardo Gambacorta and Paolo Emilio Mistrulli:⁷

٣- عماد محمد علي عبد اللطيف: محاولة لصياغة برنامج تمويلي متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

^٢ - عبد النافع الزرري و مهند الرشدان: إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا- المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والأبداع، ١٥-١٦/٣/٢٠٠٥ .
(*) في الولايات المتحدة الأمريكية يرجع استخدام ضمانات القروض إلى فترة الكساد في سنة (١٩٣٠) عندما تم استخدام ضمانات القروض كآلية لمساعدة الأسر على شراء المنازل ، وذلك عن طريق فرض رسوم التأمين على المقترضين إذ يتم تجميع هذه الرسوم واستخدامها لدفع تكاليف برامج التشغيل ، والخسائر المرتبطة بالتخلف عن السداد.

4- Phillip Brown: Loan Guarantees for Clean Energy Technologies: Goals, Concerns, and Policy Options; Congressional Research Service- 7-5700; January 17, 2012 P1.

^٥ عماد محمد علي عبد اللطيف: محاولة لصياغة برنامج تمويلي متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، بحث منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٦- العدد ٥٩- السنة ٢٠١٠ ص ١٢٣ .

^٦ ماهر حسن محروق وإيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأردن، ٢٠٠٦، ص ١٠.

7-Francesco Columba, Leonardo Gambacorta and Paolo Emilio Mistrulli: Mutual guarantee institutions and small business finance; (<https://www.bancaditalia.it/publicazioni/econo>).

ويتضح من ذلك أن الدول المتقدمة لها تجربة عريقة في مجال ضمان القروض عملت عليها لفترات طويلة من الزمن، حققت نتائج ملموسة في دعم المشاريع كافة وبشكل خاص المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنشاطاتها كافة، فضلاً عن ذلك أن الدول النامية الآسيوية نهجت هذا الأسلوب خلال عقد السبعينات لما للانتمان المصرفي من دور في العملية التنموية الاقتصادية التي تتبناها هذه الدول، في حين أن الدول العربية كانت متأخرة عن مثيلتها الدول النامية الآسيوية بـ (٢٠) سنة أو أكثر لبعض البلدان العربية الأخرى في إنشاء شركات ضمان القروض، ويرجع ذلك إلى سيطرة الدول هذه على مفاصل الاقتصاد، والملاحظ على شركات الضمان المصرفي أنها في الغالب تكون شركات عامة لإدراك الدول أن شركات الضمان هي إحدى الأدوات المهمة التي تساعد المقترضين المنتجين في الوصول إلى الائتمان وتخفيض المخاطر التي تعترض عملية منح الائتمان.

ثانياً- دوافع تأسيس شركات الكفالات المصرفية دولياً ومحلياً:

تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من صعوبات في ترتيب معاملاتها مع المصارف والمؤسسات المالية، وقد ظهر ذلك من خلال توجه المصارف التجارية والمؤسسات المالية نحو تفضيل التعامل مع المشاريع الكبيرة لافتقار المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أسس المعاملات المصرفية، وارتفاع درجة المخاطرة في التعامل معها.

أن أهم أسباب محدودية القدرة لدى هذه المشاريع في الحصول على القروض من المصارف والمؤسسات المالية والتي دفعت إلى تأسيس شركات الكفالات المصرفية هي كالاتي^٨:

١- يكتنف قرار منح القروض لمثل هذه المشاريع قدراً كبيراً من المخاطر، نظراً للشكوك التي تعترض عمل هذه المشاريع وارتفاع نسبة فشلها وقابليتها للانحيار والتعثر، بفعل التغيرات الاقتصادية في السوق، مما يخلق لدى المصرف نوعاً من التردد في التعامل مع هذه المشاريع، فضلاً عن ذلك تردد بعض المشاريع نفسها من التعامل مع المصارف.

٢- تحاول المصارف والمؤسسات المالية حصر عملها في مجال توفير التمويل للمنشآت والمشاريع الكبيرة، وربما يرجع ذلك لطبيعة العلاقات الخاصة بينها سواء من حيث الملكية المشتركة أو الإدارة المشتركة وغيرها من الارتباطات.

٣- ارتفاع التكاليف الإدارية لتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى التأثير على مستويات أرباح المصرف أو المؤسسة المالية.

٤- عدم قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة غالباً على توفير البيانات والسجلات المحاسبية الضرورية اللازمة لتقديمها للمصرف في حال الرغبة بالحصول على التمويل، هذا فضلاً عن رغبتها في تقديم الضمانات في سبيل الحصول على هذا التمويل.

٥- مطالبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتقديم ضمانات كبيرة (عينية) لا تتوفر لدى هذه المشاريع^٩.

^٨ ماهر حسن محروق وإيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأردن، مصدر سابق ص ١٠.

^٩ عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات تمويل المشاريع الصغيرة، الدار الجامعية- الإسكندرية (٢٠٠٩: ٨٠).

٦- غياب اعتماد المصارف للأساليب الحديثة وإتباع أنظمة إدارية متطورة في تقييم المخاطر ولاسيما على المستوى المحلي.

٧- عدم توافر قاعدة معلومات مركزية عن الزبائن (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) المتعاملين مع المصارف يمكن الاعتماد عليها بصورة أساسية في التقييم.

ولتجاوز هذه الأسباب والحد من المعوقات التي تمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم لها، جاء إنشاء برامج ضمان مخاطر القروض الموجهة لها على أساس قيام هذه البرامج بتوفير جانب من الضمانات تشجيعاً للمصارف التجارية على إقراض المشاريع المستهدفة بعد التحقق من جدواها الاقتصادية.

المبحث الثاني / واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق:

أولاً: المشكلات الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق:

لقد مر النظام الاقتصادي في العراق بمراحل متعددة أثرت بشكل واضح في معدلات النمو الاقتصادي فيه وجعلته في مواجهة تحديات صعبة لعمليات إعادة الأعمار^{١٠}، واستغلال موارده الاقتصادية واستعادة طاقته الإنتاجية الطبيعية، وتزويده بوسائل وأدوات إنتاج متطورة، والعمل على توسيع أسواق العمل وإيجاد فرص عمل جديدة مما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية في البلد^{١١}.

إن إتباع إستراتيجيات* تفضيل إقامة المشاريع الكبيرة في العراق وإهمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة حمل معه بذور الفشل، وذلك للسيطرة المحكمة للدولة، وهذا ما ذهبت إليه الدولة في سنة (١٩٨٧) عندما قامت بتشكيل لجنة الصناعات الصغيرة، ومن ثم في سنة (١٩٩٣) تحولت اللجنة إلى دائرة الصناعات الصغيرة، وهو ما يبرز عدم أيلاء الجهات التنظيمية الرسمية الاهتمام بهذا القطاع الحيوي.

ومن خلال إستراتيجية التصنيع التي تم تبنيها خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٢) كرست الفجوة التخصصية في الصناعة العراقية، فتخصصت الصناعات الكبيرة في الصناعات الإنشائية والبتروكيمياوية وصناعة تصفية النفط التي تستخدم تكنولوجيا ذات رأس مال عال جداً ولا تستوعب إلا نسبة قليلة من الأيدي العاملة، أما الصناعات الصغيرة فتخصصت في خدمات الصيانة والتصلح، ولم يأت التوسع في الحالتين ضمن نمط تكاملي يراعي الترابطات الإنتاجية بين الفروع الصناعية، فبقيت الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعمل كأقسام منفصلة عن المشاريع الكبيرة^{١٢}.

وبعد سنة (٢٠٠٣) توقفت الكثير من المشاريع الصغيرة ممن يتمتع بالقدرة والميزة التنافسية المقارنة في التجارة الخارجية لانخفاض أثمانها النسبية، أدى إلى إحلال مثيلاتها الأجنبية المستوردة على وفق سياسة الإغراق وإلغاء القيود مما أفقد المنتج المحلي ميزة المنافسة وأدى إلى تفاقم مشاكل المشاريع الصغيرة، ومن ثم ارتفاع مستويات البطالة^{١٣}. الجدول (٢) يوضح أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفرص العمل في العراق.

^{١٠} - أحمد كامل ناصح: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التشغيل، مجلة الإدارة والاقتصاد- العدد التاسع والستون- (٢٠٠٨ص١٥٨).

^{١١} - عبد الحسن الحسيني: التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية للعلوم بيروت، ط/١ (٢٠٠٨ص١٩).

^{١٢} - مراد فالح مراد: المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد (٢٠٠٨ص٩٣).

^{١٣} - وليد عيدي عبد النبي: ورقة مقدمة إلى مؤتمر القطاع المصرفي الخاص ركن أساسي في بناء تنمية مستدامة وخلق فرص عمل منتجة- مصرف الخليج التجاري (٢٣ تموز ٢٠١١).



تأثير إنشاء نظام ضمان القروض لشركات الكفالات المصرفية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

جدول (٢) عدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق وعدد العاملين.

المدة	المشاريع الصناعية الصغيرة				المشاريع الصناعية المتوسطة			
	عدد المشاريع	نسبة النمو %	عدد العاملين	نسبة النمو %	عدد المشاريع	نسبة النمو %	عدد العاملين	نسبة النمو %
2001	69090		142724		80		1237	
2002								
2003	17929	(75.3)	50207	(64.8)	79	(1.3)	1407	13.7
2004	17599	(1.8)	64338	28.1	92	16.5	1668	18.6
2005	10088	(0.43)	36379	(43.5)	76	(17.4)	1397	(16.2)
2006	11620	15.2	46494	27.8	52	(31.6)	960	31.3
2007	13406	15.4	53679	15.5	52	0	1117	16.4
2008								
2009	10289	(23.3)	27780	(48.3)	51	1.9	871	(22.0)
2010	11131	8.2	36898	32.8	56	9.8	923	6.0
2011	47281	325	145385	294	159	184	2431	163

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على، الجهاز المركزي للإحصاء - تقارير الإحصاء الصناعي.

* لم يتم إجراء إحصاء لسنة (٢٠٠٨، ٢٠٠٢).

* نسبة النمو من استخراج الباحثين.

يتضح من الجدول المذكور آنفاً إن الانخفاض الكبير في عدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وكذلك في عدد العاملين من سنة (٢٠٠١-٢٠٠٣)، يرجع إلى التغيير الذي حصل من جراء احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية، وما رافقه من أوضاع أمنية صعبة عصفت بالبلد وأثرت بشكل مباشر على واقع الأعمال ومنها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما سبب هجرة رؤوس الأموال إلى خارج القطر، فضلاً عن ذلك أن الإحصاء الصناعي الذي يقوم به الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لسنة (٢٠٠٣) قد استبعد المشاريع الصناعية الصغيرة من التعداد في نشاط الخدمات الصناعية مثل (ورش تصليح السيارات، وورش تصليح المكائن، وأعمال الصيانة) وغيرها، ومن الأسباب المؤثرة الأخرى غياب فرض رسوم كمركية على البضائع المستوردة، مع غياب إجراءات مراقبة السلع والخدمات الداخلة للبلد سبب دخول بضائع متنوعة وبأسعار منخفضة عجزت الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية عن منافستها لارتفاع تكاليف الوحدة المنتجة بسبب ارتفاع أسعار الوقود والطاقة مع ارتفاع أجور العمالة وفرض ضرائب إذ كانت المشاريع الصناعية الصغيرة في سنة (٢٠٠١) في حالة إعفاء من الضرائب دعماً للمنتج المحلي.

ويتضح أيضاً من الجدول حصول ارتفاع في أعداد المشاريع الصغيرة للسنوات من (٢٠٠٧-٢٠١١)، وذلك يرجع إلى التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية للبلد، فضلاً عن دخول برامج إقراض المشاريع الصغيرة

* ركزت إستراتيجية الدولة على دعم القطاع العام وفي الوقت نفسه تدعو القطاع الخاص إلى لعب دوره في التنمية الاقتصادية كقطاع ثانوي يدعم المسيرة التنموية التي يقودها القطاع العام، أي هيمنة القطاع العام مستفيداً من امتيازات التي تقدمها له الدولة.

والمتوسطة للمصارف الخاصة حيز العمل والتي رفدت هذه المشاريع لاحتياجاتها من الأموال الخارجية وكما نلاحظه في تحليل القروض الممنوحة لهذه المشاريع، إلا أن هذا الارتفاع لم يصل إلى المستوى الذي وصلت إليه أعداد المشاريع الصغيرة في سنة (٢٠٠١)، وهذا بدوره مرتبط بسياسات الدولة تجاه عملية تنظيم الاستيراد من السلع والخدمات الخارجية. ويظهر الجدول الأتي توزيع المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بحسب التوزيع الجغرافي.

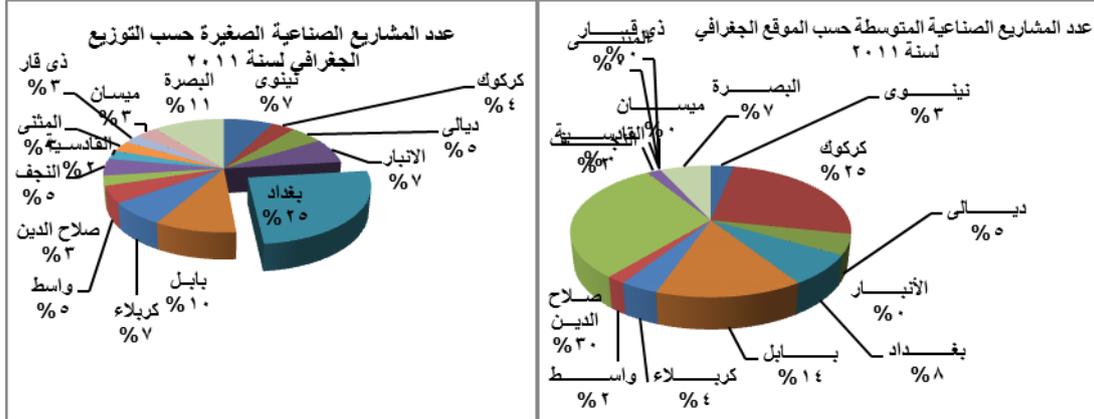
جدول (٣): عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب التوزيع الجغرافي.

المحافظة	عدد المشاريع الصغيرة	عدد المشاريع المتوسطة
نينوى	3529	5
كركوك	1698	40
ديالى	2392	8
الانبار	3318	0
بغداد	12013	12
بابل	4617	23
كربلاء	3283	6
واسط	2303	3
صلاح الدين	1362	48
النجف	2272	3
القادسية	1191	0
المتن	1415	0
ذي قار	1228	0
ميسان	1571	0
البصرة	5089	11
المجموع	47281	159

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على، الجهاز المركزي للإحصاء - تقرير الإحصاء الصناعي لسنة (٢٠١١).

ويبين الشكل (١) التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بحسب محافظات العراق إذ تظهر تركيز المشاريع الصناعية الصغيرة بالدرجة الأولى في بغداد والبصرة وبابل وفي المراتب الأخيرة القادسية وذي قار والمتن، أما تركيز المشاريع الصناعية المتوسطة فقد جاءت صلاح الدين وكركوك بالترتيب الأول والثاني فيما حصلت بابل على الترتيب الثالث، وقد جاءت بالمرتبة الأخيرة كل من القادسية وذي قار والمتن.

شكل (١): عدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بحسب التوزيع الجغرافي لسنة (٢٠١١).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على خلاصة نتائج إحصاء المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة لسنة (٢٠١١)، الجهاز المركزي للإحصاء.

ويتضح انخفاض النسب المئوية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة للمحافظات ذي قار والقادسية والمتن والتي جاءت بالمرتبة الأولى ضمن إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء لقياس معدلات البطالة على مستوى المحافظات لسنة (٢٠١١) وكما موضح في الجدول (٤).

وكما هو معروف في ادبيات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي على أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي مصدر مهم لنمو العمالة الكثيفة والقطاع الرئيس لخفض مستويات الفقر والتراكم الاقتصادي ونموه، وتشكل هذه المشاريع نسبة مهمة من النشاط الاقتصادي للعديد من دول العالم وعلى اختلاف مستوى تطورها سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية، وهذا ما تشير إليه بيانات البنك الدولي لسنة (٢٠١٠) من إن نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الرسمية للدول المتقدمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٤٩%) وفي تحقيق فرص العمل بلغ (٦٧%)، في حين أن اسهام هذه المشاريع غير الرسمية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (١٦%) وفي تحقيق فرص العمل بلغت (٢٥%)، أما في الدول النامية فبلغت نسبة اسهام المشاريع الصغيرة الرسمية بالناتج المحلي الإجمالي (٢٨%) وفي تحقيق فرص العمل (٤٥%)، وبلغت نسبة مساهمة المشاريع غير الرسمية في الناتج المحلي الإجمالي (٣٧%) وفي تحقيق فرص العمل (٤٨%).

جدول (٤): معدل البطالة لسنة (٢٠١١).

المحافظة	معدل البطالة كلا الجنسين من (15-29) سنة	معدل البطالة كلا الجنسين من (30-44) سنة
ذي قار	29.2	7.2
القادسية	19.8	7.3
المتن	18.7	7.5

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء (2010-2011).

¹⁴ World Bank Group-International Finance Corporation (2010)

ثانياً: المشكلات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق:

تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلة في التمويل التي تتجسد في صعوبة وقلة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، والمتمثل أهمها بصعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشاريع ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لصعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والإقساط وفترات التسديد، مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المشاريع مع غياب المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو غياب الدعم الحكومي لها وضعف قدرات المصارف القائمة في مجالات التقييم والإشراف على هذا النمط من المشاريع فضلاً عن الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة مما يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها.

ويرى بعض الباحثين أن إيجاد فرص تمويل تتناسب مع حجم نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما تزال تمثل عائقاً حقيقياً على نطاق العالم بصفة عامة وعلى نطاق الدول النامية بصفة خاصة، إذ يلاحظ أن ضعف تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمثل العقبة الرئيسة أمام تنميتها، بل وحتى استمراريتها. وترصد الجهات المختصة الكثير من شكاوى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتركز في عدم الحصول على التمويل اللازم والدعم والحوافز الكافية، مما يضاعف من إمكانية إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة وظهور المبادرة الفردية^{١٥}.

وفي دراسة ميسر إبراهيم عن مشكلات الشركات الصغيرة في العراق توصل إلى أن إحدى المشكلات الرئيسة التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق هي قلة بل ندرة مصادر التمويل وعدم فهم الصيغ المتطورة للتمويل^{١٦}.

إذا علمنا أن مصادر تمويل معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق تنحصر بالمدخرات الشخصية لمالك المشروع، لمحدودية مبالغ التمويل المقدمة من قبل المصارف التجارية، فارتفاع درجة مخاطر القروض المصرفية المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للشكوك التي تعترض عملها، إلى جانب انخفاض الجدوى الاقتصادية لبعضها، وتأثرها الشديد بتقلبات السوق، وعدم قدرتها على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل، قد دفع المصارف التجارية والمتخصصة إلى تبني سياسة تقوم على تقديم نوع من المعاملة التفضيلية للمشاريع الكبيرة سواء في سعر الفائدة أو في فترات السداد وعلى حساب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد تعززت تلك السياسة بتحيز الحكومة للمشاريع الكبيرة، فضلاً عن ذلك المشاكل الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذاتها، المتمثلة بعدم التزامها بمعايير التقويم المعتمدة من قبل المؤسسات المصرفية، وضعف نواحيها الإدارية والإنتاجية والتسويقية والقانونية والتشريعية.

^{١٥} عمر خلف فزع: المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مع إشارة إلى تجربة العراق، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد (٢٠١١: ٢٨).

^{١٦} ميسر إبراهيم أحمد: الشركات العراقية الصغيرة مشكلات الواقع واتجاهات الحل، بحث منشور في المجلة العربية للإدارة مج ٢٧، العدد ١، (حزيران-٢٠٠٧).

وضعف التخطيط لديها وافتقارها إلى الدراسات العلمية وتجدر الإشارة إلى أن عملية التمويل المصرفي تبنى على وفق عدد من الضوابط التي تضمن استرداد رأس المال والأرباح، من أهم تلك الضوابط، اختيار الزبائن من ذوي الأهلية والسمعة الحسنة والمركز المالي القوي، واختيار المشروع على وفق دراسة جدوى مناسبة، وتحديد نوع الكفالة التي يمكن قبولها وحدودها المالية، ولمعالجة تلك الإشكاليات في العراق ظهرت ضرورة تواجد في الساحة المصرفية العراقية شركة تقوم بمهام ضمان القروض المصرفية المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة^{١٧}.

المبحث الثالث/ إجراءات واليات عمل شركة الكفالات المصرفية العراقية:

أولاً- تأسيس الشركة^{١٨}: هي شركة مالية غير مصرفية تأسست في آذار (٢٠٠٦) كشركة ذات مسؤولية محدودة، مملوكة لـ (١١) مصرفاً خاصاً، بموافقة البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم ٣/٩/٣٦٦٦ في ١٨ أيلول (٢٠٠٨)، وقد أقرت الهيئة العامة للشركة للتحويل إلى شركة مساهمة خاصة من خلال زيادة رأس المال ودخول مساهمين جدد، وقد تم ذلك بموجب موافقة البنك المركزي العراقي في ٧ ميس (٢٠٠٩)، وموافقة وزارة التجارة، دائرة مسجل الشركات المؤرخة في ١١ أيلول (٢٠٠٩)، وبموجب أحكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة (١٩٩٧).

بدأت الشركة برأس مال قدره (٥٤٥٠) مليون دينار، وفي نهاية السنة المالية (٢٠٠٨) تم زيادة رأس المال للمرة الثانية ليصل إلى (٧٠٠٠) مليون دينار، وذلك من خلال الأرباح المتراكمة، وفي سنة (٢٠١٠) تم زيادة رأس المال إلى تقريباً (٧٨٧٧) مليون دينار، أي بنسبة زيادة بلغت (٦.٩%) عن رأس المال التأسيسي من خلال رسملة الأرباح المتراكمة، وبلغ عدد المساهمين في الشركة بعد التحويل إلى شركة مساهمة خاصة مكونة من (١٤) مصرف عراقي خاص، وشركة وساطة مالية واحدة، و(١٦) مساهماً شخصي.

وتلقت الشركة دعم من الوكالة الأمريكية للتنمية عن طريق مشروع ازدهار السابق وتجارة الحالي، الذي حفز المصارف الخاصة على المباشرة بتقديم القروض وتحويلها إلى للشركة العراقية للكفالات لغرض ضمانها، إذ تم تخصيص مبلغ (٥) مليون دولار منحة لصندوق الضمان الخاص بالشركة، وقد تم استلام المبلغ على شكل دفعات ابتداء من سنة (٢٠٠٦) ولغاية سنة (٢٠٠٩)، وكانت الأقساط تستلم بحسب عدد الضمانات التي تحققها الشركة.

وتهدف الشركة إلى تسهيل مهمة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض لتمويل مشاريعهم، ومن ثم تؤمن دخلاً إضافياً لهم وتخلق فرص العمل. أما عن عدد القروض المضمونة فقد بلغ (١٩٥٩) قرصاً لسنة (٢٠١١)، يقابله (١٢٥٧) قرصاً لسنة (٢٠١٠)، أي بنسبة زيادة مقدارها (٥٦%)، وبلغت قيمة المحفظة الائتمانية (١٤.٣٨٩.٦٢٥) ألف دينار عراقي.

^{١٧} فلاح خلف الربيعي: دور مؤسسات الكفالة المصرفية في حل مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة، (٤:٢٠٠٨). بحث منشور على الموقع (<http://mpr.a.ub.uni-muenchen.de>).

^{١٨} التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية ٢٠١٢. (* مقابلة شخصية مع السيد المدير المفوض للشركة العراقية للكفالات المصرفية، ٢٠١٢/٨/٧).

ثانياً- سياسة الشركة في ضمان القروض المصرفية للمشاريع الصغيرة: لقد عمدت الشركة العراقية للكفالات المصرفية على وضع اتفاقية مع المصارف المشاركة في برنامج ضمان قروض المشاريع الصغيرة، توضح فيها الإرشادات والسياسات العاملة*. لذا سيتم تناول أهم هذه الإرشادات والسياسات التي توضح عمل الشركة العراقية للكفالات المصرفية مع المصارف المشاركة في نظام الضمان وكالاتي:

١- معايير أهلية المصرف: ينبغي على المصرف أن يلبي معايير الأهلية من ناحية ملكية المصرف تابعه للقطاع الخاص وأن لا يكون مملوك كلياً أو جزئياً للدولة، فضلاً عن امتلاك موارد بشرية متخصصة ومصادر تشغيلية للمشاركة في برنامج إقراض المشاريع الصغيرة، كما أن يكون في وضع مالي سليم وإن يمارس التحليل الائتماني للقروض وممارسات الإقراض، ومن ثم أن يقدم للشركة سنوياً تقريره السنوي والبيانات المالية المدققة للفروع .

٢- معايير أهلية المقترض: تتضمن معايير أهلية المقترض أن يكون المقترض مواطناً عراقياً، ويتراوح عمره من (١٨-٦٥)، وأن يكون المشروع مسجل لدى الدوائر الرسمية، وعدد العاملين في المشروع ما بين (٢-٢٩) عاملاً .

٣- القروض المستوفية للشروط: لغرض أن تكون القروض مستوفية لشروط الضمان لابد من تكون قروض اكتساب رأس المال العامل والموجودات الثابتة، وقروض رأس المال العامل ينبغي أن لا تتجاوز الآجل المحدد سنة واحدة، أما قروض الموجودات الثابتة يمكن أن تكون بآجال من (١-٥) سنة، كما ينبغي أن تكون القروض ما بين (٥-٢٥٠) ألف دولار، أو ما يعادلها بالدينار العراقي.

٤- متطلبات التوثيق: على المصرف تقديم طلب ضمان القرض باستخدام استمارة الطلب الخاص بالشركة والتي تحتوي على المعلومات^{١٩} إذ ينبغي أن تكون اتفاقية القرض التي وقعها المقترض تتضمن تعهد المقترض بعدم الاقتراض أو تشكيل دين إضافي دون الموافقة الخطية من المصرف*، وعلى المقترض أن يدرك أنه لا يمكن إجراء تغيير في الملكية أو الإدارة دون وجود موافقة خطية من المصرف وكذلك إذا لم يتم المقترض بالالتزام بتعهداته تجاه المصرف، فإن مثل هذا التقصير يعد عدم وفاء، وإذا كان المصرف يعتقد أن هناك تغييراً عكسياً للوضع المادي للمقترض فإنه يحق للمصرف أن يعد القرض قد أصبح في حالة تقصير، ويمكن للمصرف أن يطالب بالتسديد الفوري لكافة الأرصدة المستحقة.

^{١٩} كما ورد في اتفاقية الشركة العراقية للكفالات المصرفية مع المصارف المشاركة في هذه الشركة وبضمانات القروض. (* أحدى شروط ضمان القرض ضمن اتفاقية الشركة مع المصارف تتضمن عدم حصول صاحب المشروع على أكثر من قرض إلا في حالة السداد ممكن أن يتم تجديد القرض مرة أخرى.

ثالثاً- الوثائق الواجب على المصارف إرسالها إلى الشركة العراقية للكفالات المصرفية: ينبغي على المصارف المشاركة في الشركة العراقية للكفالات المصرفية والتي تطلب ضمان القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة إن تعمل على إرسال الوثائق التي يوضحها الجدول الآتي .

جدول (٥): الوثائق الواجب على المصارف إرسالها إلى الشركة العراقية للكفالات المصرفية

ت	التفاصيل	درجة الأهمية
١	اتفاقية ضمان القروض بين المصرف والشركة	مهمة بالدرجة الأولى
٢	اتفاقية القرض بين الزبون والمصرف (عقد القرض)	
٣	البيانات المالية الفعلية للمقترض أو ما يثبت ذلك	
٤	الهويات الشخصية للزبون	
٥	التدفق النقدي المتوقع لسنة واحدة من عمر المشروع	
٦	النسب المالية	
٧	كفالة الكفيل الشخصي	
٨	كتاب المصرف طلب ضمان القرض من الشركة	
٩	تقرير زيارة المشروع وأيضالات الماء والكهرباء	
١٠	علاقة المقترض بالموظفين العاملين بالمصرف	
١١	الرهن لصالح المصرف مع تقييم مستقل لقيمة الرهن	مهمة بالدرجة الثانية (وفي حالة الضمان عقار تصيح مطلوبة حتماً)
١٢	شهادة تسجيل المشروع/ المصنع/ الشركة	
١٣	تقرير الوضع الائتماني للمقترض من البنك المركزي العراقي.	
١٤	بوليصة التأمين على الحياة لصالح المصرف	مهمة بالدرجة الثالثة
١٥	بوليصة التأمين على موجودات المشروع	
١٦	عضوية المقترض في أي من الاتحادات الصناعية أو التجارية أو غيرها	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معلومات الشركة العراقية للكفالات المصرفية.

رابعاً- رسم الضمان على قروض المشاريع الصغيرة: يتم استيفاء رسم الضمان إذ تفرض شركة الكفالات المصرفية رسم ضمان قدره (٢%) سنوياً على الجزء المضمون من الرصيد المتناقص لمبلغ القرض، وينبغي دفع الرسم للشركة خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من ضمان القرض، وإذا لم يتم تسديد رسم الضمان كما أتفق عليه فسيتم تعليق أو إنهاء ضمان الشركة على القرض، أو ربما فرض رسوم وجزاء إضافية، وذلك بإعلام المصرف والمقترض خطياً بالتعليق أو الإنهاء خلال (٣٠) يوم تلي تاريخ استحقاق رسم الضمان .

خامساً- إعادة جدولة قروض المشاريع الصغيرة : لغرض إعادة جدولة القرض والتي تأتي بتوصية من المصرف لابد من أخذ تعهد المقترض بنظر العناية من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية لإعادة جدولة القرض، ويمتنع المصرف عن تقديم أي تسهيلات ائتمانية للمقترض بما فيها خطوط ائتمان أو تأمين خطابات الضمان أو إتمادات أو كفالات مصرفية دون الحصول على موافقة خطية من الشركة، ولا يمكن للمصرف القيام بالطلب من المقترض تقديم أية ضمانات لضمان الجزء المضمون من القرض. إذا تمت إعادة جدولة قرض مضمون بعد قيام الشركة بتسديد المطالبة المترتبة عليها في ظل فقرات ضمانها، فينبغي على المصرف أن يعيد مبلغ تسديد المطالبة كاملاً للشركة خلال مدة (٦٠) يوماً من تاريخ إعادة الجدولة، وان لا يتم بيع قرض مضمون ككل أو جزء منه إلى مؤسسة مالية أخرى، إن أي عملية بيع لقرض ستسبب إنهاء فوراً لتغطية الضمان .

سادساً- دفع الضمان: تعد عملية دفع الأقساط والفوائد المستحقة على المقترض المتخلف عن السداد



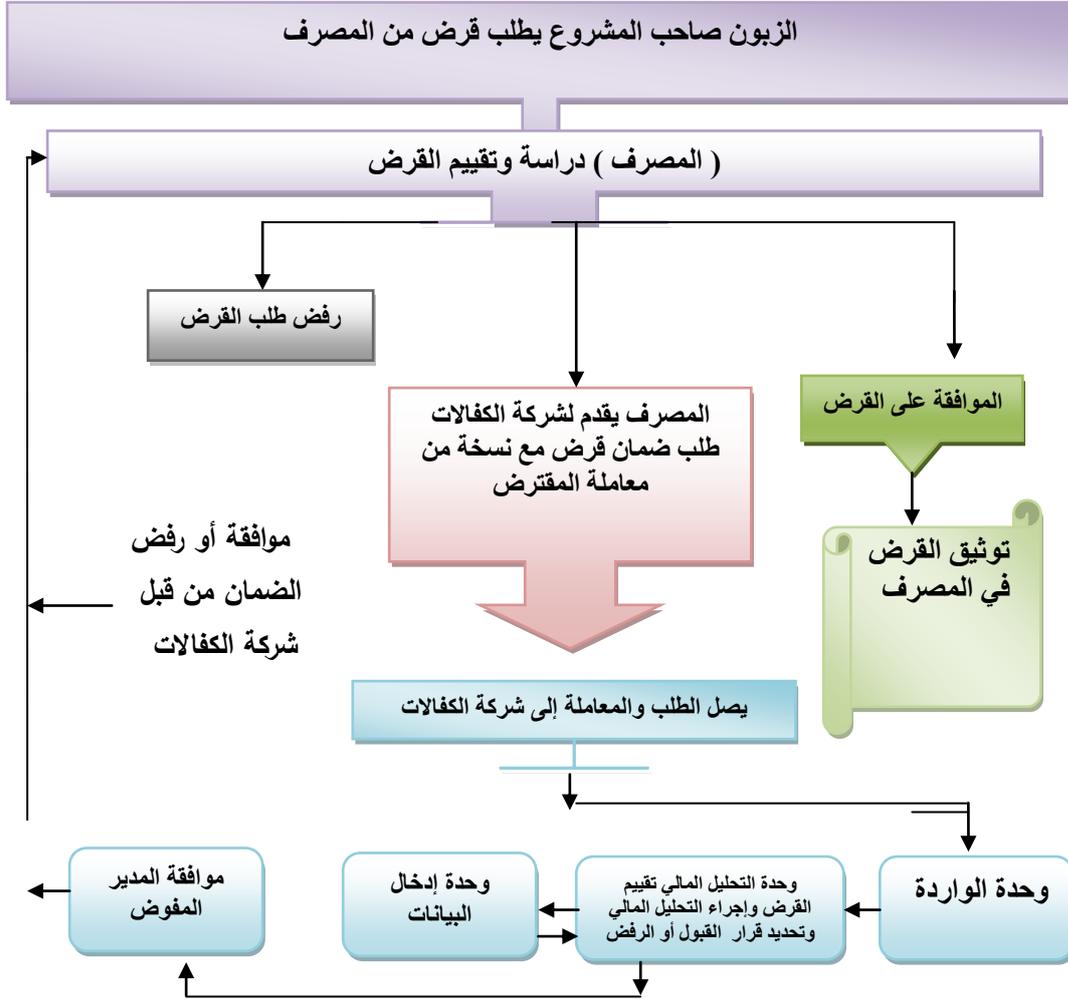
تأثير إنشاء نظام ضمان القروض لشركات الكفالات المصرفية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- للمصرف ، هي الهدف الأساس الذي تقوم عليه فكرة عمل الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، إلا إن دفع الضمان ينبغي أن يتوافر فيه الشروط الآتية :
- ١- قد يطلب المصرف خطياً بان تدفع الشركة تعويضاً على ضمانها لقرض ، إذا ما أستمتر التقصير من المقترض لأكثر من (١٨٠) يوماً (أو أقل إذا وافقت الشركة) ، ويشمل التسديد الرصيد غير المسدد والفوائد المتراكمة لمدة (١٨٠) يوماً .
 - ٢- عند تقديم المصرف لطلب الضمان فعليه إدراج نسخ من كل الوثائق في سجلات المصرف التي لم يتم تسليمها للشركة .
 - ٣- عند تقديم المصرف طلب صرف الضمان عليه أن يثبت :
 - ٤- إنَّ القرض قد تم تقييمه والمصادقة عليه ودفعه وخدمته طبقاً لهذه الإرشادات العاملة.
 - ٥- إنَّ القرض ومعايير الضمان والشروط قد تم الإيفاء بها من قبل المصرف .
 - ٦- إنَّ المصرف قد أتصل بصورة مستمرة بالمقترض للقيام بالدفع .
 - ٧- أنه سعى لإتمام الدفع من قبل موقعين عن المقترض أو ضامين .
 - ٨- بادر باتخاذ إجراءات قانونية ضد المقترض والكفيل أو الضمانة المقدمة .
 - ٩- خلال (٣٠) يوماً بعد استلام طلب المصرف للحصول على الضمان، وبعد التحقق من أن إجراءات المصرف مطابقة لشروط الاتفاقية ما على الشركة إلا أن تدفع للمصرف النسبة المضمونة من رصيد القرض مع الفائدة المستحقة .
 - ١٠- المبالغ التي تم تحصيلها من قبل المصرف بعد الدفع على طلب الضمان ، سواء من المقترض أو الموقعين عن الضامين أو الضامين الآخرين ، التنازل عن الضمان أو أي مصدر آخر ، سيتم تقاسمه على أساس التناسب من قبل الشركة العراقية للكفالات المصرفية والمصرف .

ثامناً- خطوات إنجاز معاملة ضمان القرض لدى الشركة العراقية للكفالات المصرفية

في ما يأتي توضيح خطوات إنجاز معاملة الضمان من خلال الشكل الآتي:

الشكل (٢): خطوات إنجاز معاملة الضمان في الشركة العراقية للكفالات المصرفية.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات الشركة العراقية للكفالات المصرفية.

المبحث الرابع: تحليل بيانات الضمانات والتعويضات المقدمة من الشركة العراقية

للكفالات المصرفية للمصارف المشاركة في هذه الشركة

أولاً- تحليل بيانات قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية للسنوات من (٢٠٠٨-٢٠١١) .

١- تحليل بيانات القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية لسنة (٢٠٠٨) ، الجدول الآتي يوضح عدد القروض المضمونة والمبالغ وفرص العمل المتحققة من جراء ضمان هذه القروض .
جدول (٦): توزيع القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية بحسب المصرف وعدد القروض والمبالغ المضمونة وفرص العمل المتحققة لسنة (٢٠٠٨).

الأهمية النسبية لعدد القروض	فرص العمل المتحققة			المبالغ المضمونة (بالدينار العراقي)	عدد القروض	المصرف
	المجموع	جديدة	قائمة			
14%	128	36	92	1,855000000	19	بغداد
16%	189	69	120	1650000000	22	الخليج
4%	20	4	16	105000000	5	الشرق الأوسط
9%	99	34	65	326429000	13	آشور
9%	43	7	36	177100000	12	الشمال
8%	33	11	22	102467000	11	البصرة
41%	125	49	76	475594000	56	الأهلي
100%	637	210	427	4,691,590,000	138	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشركة العراقية للكفالات المصرفية.

يتضح من الجدول (٦) إن عدد القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية بلغت (١٣٨) قرصاً ، وبلغ حجم المبالغ التي تم تقديم الضمانة لها تقريباً (٤٦٩١) مليون دينار ، أما فرص العمل المتحققة من جراء ضمانات هذه القروض فقد بلغت (٦٣٧) فرصة عمل منها (٤٢٧) فرصة عمل قائمة كانت تعمل في المشاريع المقترضة قبل الحصول على القرض و(٢١٠) فرصة عمل جديدة حققتها هذه القروض .

٢- تحليل بيانات القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية لسنة (٢٠٠٩) ، الجدول الآتي يوضح عدد القروض المضمونة والمبالغ وفرص العمل المتحققة من جراء ضمان هذه القروض .

^{٢٠} إن القروض التي تمنح للمشاريع الصغيرة من المصارف المشاركة في الشركة العراقية للكفالات المصرفية لاتخضع جميعها للضمان لدى شركة الكفالات المصرفية، وذلك حسب سياسة المصرف وتقدير لجان منح التمويل لحاجة الضمان، لذا يلاحظ هنالك بعض الفروقات في اعداد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة وبين بيانات المصارف وبيانات الشركة العراقية للكفالات المصرفية.



تأثير إنشاء نظام ضمان القروض لشركات الكفالات المصرفية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

جدول (٧): توزيع القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية بحسب المصرف وعدد القروض والمبالغ المضمونة وفرص العمل المتحققة لسنة (٢٠٠٩).

الأهمية النسبية لعدد القروض	عدد فرص العمل المتحققة			المبالغ المضمونة	عدد القروض	المصرف
	المجموع	جديدة	قائمة			
39%	1254	47	1207	6863850000	464	الخليج
17%	848	132	716	3421169000	202	بغداد
21 %	522	82	440	2221160000	248	الأهلي
9%	396	11	385	1405910000	107	الشرق الأوسط
6%	177	3	174	610256000	67	البصرة
4%	429	25	404	1470384000	52	أشور
2%	68	14	54	423931000	29	الاستثمار
2%	62	0	62	162000000	21	سومر
1%	18	0	18	145340000	8	الشمال
100%	3774	314	3460	16,724,000,000	1198	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشركة العراقية للكفالات المصرفية.

يتضح من الجدول (٧) إن عدد القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية بلغت (١١٩٨) قرصاً وبنسبة نمو بلغت (٧٦٨%) عن السنة (٢٠٠٨) ، وبلغت مبالغ القروض المضمونة (١٦٧٢٤) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (٢.٦%) ، واما فرص العمل المتحققة فقد بلغت (٣٧٧٤) فرصة عمل وبنسبة نمو بلغت (٥%) وبلغت فرص العمل القائمة (٣٤٦٠) وبنسبة نمو (٧%) وبلغت فرص العمل الجديدة (٣١٤) فرصة عمل جديدة وبنسبة نمو (٥٠%). تشير بيانات الجدول الى تصاعد في عدد القروض والمبالغ المضمونة وفرص العمل المتحققة سواء كانت قائمة أو جديدة .

٣- تحليل بيانات القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية لسنة (٢٠١٠)، ويوضح الجدول الآتي عدد القروض المضمونة والمبالغ وفرص العمل المتحققة من جراء ضمان هذه القروض .



تأثير إنشاء نظام ضمان القروض لشركات الكفالات المصرفية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

جدول (٨): توزيع القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية بحسب المصرف وعدد القروض والمبالغ المضمونة وفرص العمل المتحققة لسنة (٢٠١٠).

الأهمية النسبية لعدد القروض	فرص العمل المتحققة			المبالغ الممنوحة (بالدينار العراقي)	عدد القروض	المصرف
	المجموع	جديدة	قائمة			
35%	1727	514	1213	5340897000	435	الخليج
28%	1242	162	1080	2801047000	353	بغداد
12%	442	147	295	3450000000	152	أشور
11%	460	78	382	2277484000	133	الشرق الأوسط
7%	216	131	85	1822222000	84	الاستثمار
3%	83	5	78	437350000	41	الأهلي
2%	64	0	64	224358000	28	البصرة
1%	78	6	72	254508000	15	الهدى
1%	17	5	12	87179000	11	المتحد
0%	12	0	12	42735000	3	الشمال
0%	27	0	27	51282000	2	الموصل
100%	4368	1048	3320	16,789,062,000	1257	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الشركة العراقية للكفالات المصرفية.

يتضح من الجدول (٨) إن عدد القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية بلغت (١٢٥٧) قرصاً وبنسبة نمو بلغت (٥%) عن السنة (٢٠٠٩)، وبلغت مبالغ القروض المضمونة (١٦٧٨٩) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (٠.٤%)، وإما فرص العمل المتحققة فقد بلغت (٤٣٦٨) فرصة عمل وبنسبة نمو بلغت (١٦%) وبلغت فرص العمل القائمة (٣٣٢٠) وبنسبة نمو (-٤%) وبلغت فرص العمل الجديدة (١٠٤٨) فرصة عمل جديدة وبنسبة نمو (٢.٣٤%) عن السنة (٢٠٠٩).

تشير بيانات الجدول الى تصاعد في عدد القروض والمبالغ المضمونة وفرص العمل المتحققة ومنها الجديدة مع انخفاض في فرص العمل القائمة، وقد حصل مصرف الخليج على النسبة الأعلى من القروض المضمونة بنسبة بلغت (٠.٤%) من مجموع عدد القروض المضمونة للمصارف المشاركة في عملية ضمان قروض المشاريع الصغيرة.

٤- تحليل بيانات القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية لسنة (٢٠١١)، الجدول الآتي يوضح عدد القروض المضمونة والمبالغ وفرص العمل المتحققة من جراء ضمان هذه القروض.



تأثير إنشاء نظام ضمان القروض لشركات الكفالات المصرفية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

جدول (٩): توزيع القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية بحسب المصرف وعدد القروض والمبالغ المضمونة وفرص العمل المتحققة لسنة (٢٠١١).

الأهمية النسبية لعدد القروض	عدد فرص العمل المتحققة			المبالغ المضمونة (بالدينار العراقي)	عدد القروض	المصرف
	المجموع	جديدة	قائمة			
37%	1883	503	1380	5501425000	731	بغداد
20%	1689	685	1004	4233333000	399	الخليج
17%	534	173	361	3722182000	331	اشور
14 %	550	315	235	3804273000	266	الاستثمار
8%	372	95	277	2215726000	158	الشرق الأوسط
2%	56	31	25	423278000	37	المتحد
1%	43	0	43	288034000	11	الشمال
1%	14	10	4	142735000	11	الأهلي
1%	35	0	35	89000000	10	سومر
0%	19	6	13	46153000	5	الهدى
100%	5195	1818	3377	20,466,139,000	1959	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشركة العراقية للكفالات المصرفية.

يتضح من الجدول (٩) إن عدد القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية بلغت (١٩٥٩) قرصاً وبنسبة نمو بلغت (٥٦%) عن السنة (٢٠١٠) ، وبلغت مبالغ القروض المضمونة تقريباً (١٦٧٨٩) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (٠.٢٢%) ، واما فرص العمل المتحققة فقد بلغت (٥١٩٥) فرصة عمل وبنسبة نمو بلغت (٠.٢٠%) وبلغت فرص العمل القائمة (٣٣٧٧) وبنسبة نمو (٠.٢%) وبلغت فرص العمل الجديدة (١٨١٨) فرصة عمل جديدة وبنسبة نمو (٠.٧٠%) عن السنة (٢٠١٠) ، يدل ذلك الى تصاعد عدد القروض والمبالغ المضمونة وفرص العمل المتحققة القائمة والجديدة .

لا بد من الإشارة هنا إلى أن سياسة شركة الكفالات المصرفية العراقية وبحسب ما جاء في السياسات والإرشادات التي تم تناولها في البحث أنها تضمن القروض المستوفية لشروط الضمان وهي قروض اكتساب رأس المال العامل والموجودات الثابتة، ولهذا فالشركة يمكن أن تقوم بضمان قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة المبتدئة إلا أن سياسة المصارف المقرضة لهذه المشاريع تذهب إلى تفضيل المشاريع القائمة دون المشاريع الجديدة.

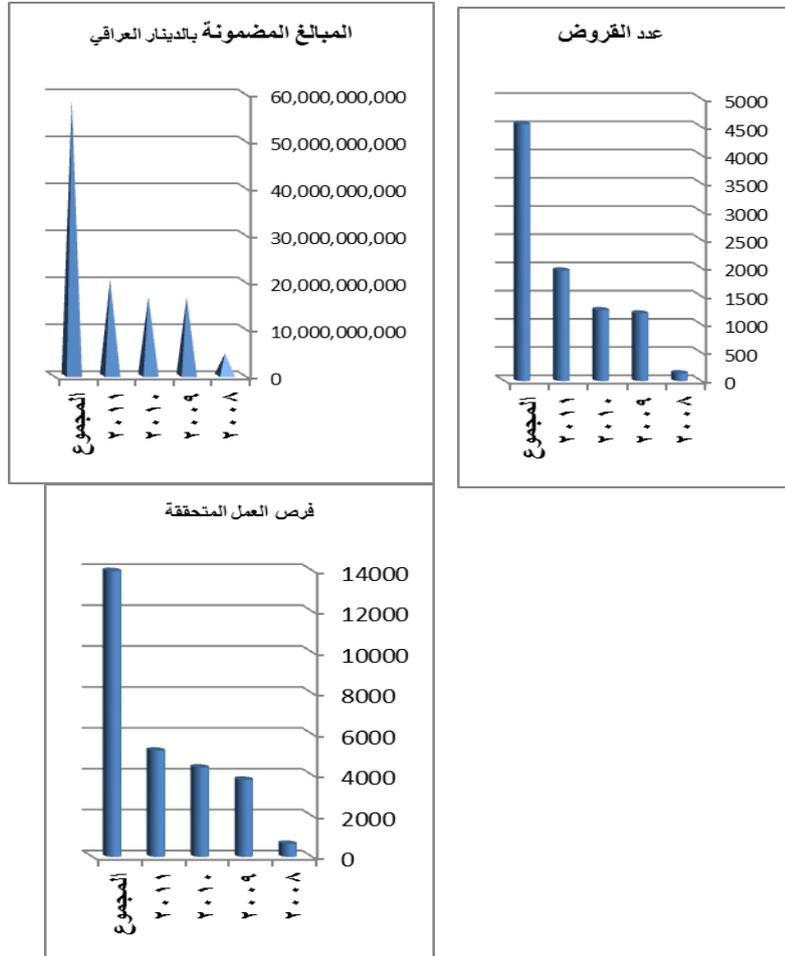
ثانياً- تحليل بيانات القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية للسنوات من (٢٠٠٨-٢٠١١)،

جدول (١٠): توزيع القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية من (٢٠٠٨-٢٠١١).

السنة	عدد القروض	المبالغ المضمونة (بالدينار العراقي)	فرص العمل المتحققة		
			قائمة	جديدة	المجموع
2008	138	4691590000	427	210	637
2009	1198	16724000000	3460	314	3774
2010	1257	16789062000	3320	1048	4368
2011	1959	20466139000	3377	1818	5195
المجموع	4552	58,670,791,000	10584	3390	13974

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الشركة للكفالات المصرفية.

شكل (٣): توزيع القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية من (٢٠٠٨-٢٠١١).



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الشركة العراقية للكفالات المصرفية.



تأثير إنشاء نظام ضمان القروض لشركات الكفالات المصرفية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يتضح من الجدول (١٠) إن أعداد القروض المضمونة للسنوات من (٢٠٠٨-٢٠١١) بلغت (٤٥٥٢) قرصاً ، كما يتضح إن مجموع المبالغ المضمونة بلغ تقريباً (٥٨٦٧٠) مليون دينار، وأن فرص العمل المتحققة (١٣٩٧٤) بلغت منها فرص العمل الجديدة (٣٣٩٠)، وبلغ معدل فرص العمل للمشروع الواحد (٣.٠٧). وتشير البيانات إلى تصاعد في عدد القروض المضمونة والمبالغ وزيادة فرص العمل المتحققة من الضمانات المقدمة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية على مدى سنوات البحث (٢٠٠٨-٢٠١١) .

ثالثاً- صندوق تعويضات القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية :

يستخدم الصندوق في منح التعويضات للقروض المتعثرة والتي تصنف هذه القروض إلى قروض متأخرة التسديد وتكون مدتها من (٣٠-١٨٠) يوماً، وقروض متعثرة التسديد وتكون مدتها ما زاد عن (١٨٠) يوماً . وتعمل الشركة العراقية للكفالات المصرفية على التحقق من أن المصرف قد اتخذ كل الإجراءات الخاصة بمتابعة المقترض وبموجب اتفاقية الشركة مع المصارف المشاركة، وعند تحقق كافة الإجراءات ووفق ضوابط الاتفاقية تقوم الشركة العراقية للكفالات المصرفية بمنح التعويض عن القروض المتعثرة من صندوق الضمان دون المساس برأس المال والأرباح المتراكمة، ويكون تسديد الديون المترتبة بذمة المدين (المتعثر عن السداد) مضافاً إليه فوائد إلى (١٨٠) يوماً^{٢١} . الجدول الآتي يوضح منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي حصلت عليها الشركة العراقية للكفالات المصرفية والبالغة (٥) مليون دولار والتي تم صرفها للشركة على دفعات ، مع التعويضات التي تم دفعها للمصارف التي حصلت فيها حالات تعثر في سداد القروض .

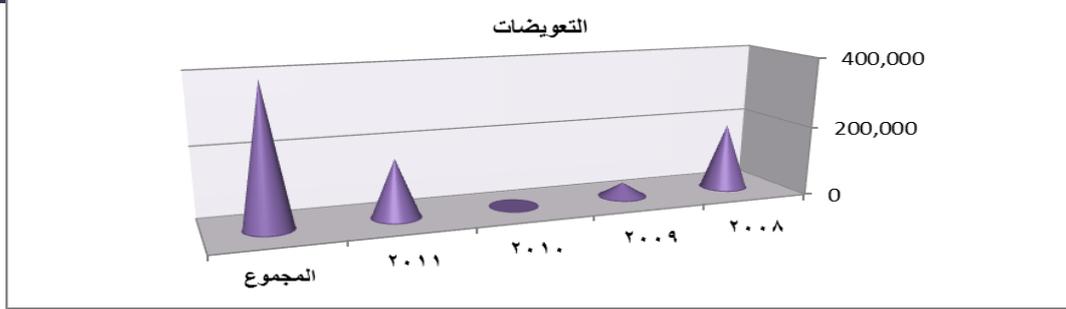
جدول (١١): منحة وتعويضات الشركة العراقية للكفالات المصرفية.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع \$	المجموع بالدينار العراقي
المنحة	500000	1000000	1500000	2000000	0	0	5000000	5941220000
التعويضات	0	0	188000	40000	0	163000	391000	458836000
الرصيد	500000	1000000	1312000	1960000	0	0	460000	5482384000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة في التقرير السنوي (٢٠١١) للشركة العراقية للكفالات المصرفية.

شكل (٤): التعويضات المقدمة للمصارف من الشركة العراقية للكفالات المصرفية للسنوات من (٢٠٠٨-٢٠١١).

^{٢١} مقابلة شخصية مع السيد المدير المفوض للشركة العراقية للكفالات المصرفية .



المصدر: من إعداد الباحثان

ويتضح مما تقدم ولتحقق فرضية البحث إن الشركة العراقية للكفالات المصرفية قد عملت على :

- تقديم ضمانات القروض للمشاريع الصغيرة بشكل متزايد على مدى سنوات البحث .
- تعمل الشركة العراقية للكفالات المصرفية على تطوير محفظة إقراض المشاريع الصغيرة من خلال السيطرة على مخاطر الإقراض .
- تعظيم فرص حصول المشاريع الصغيرة على القروض .
- تحقيق عائد مالي للمصارف من خلال استثمارات المصارف المشاركة في هذه الشركة والعوائد المتحققة من جراء ضمان القروض .
- إن نسبة التعويضات المقدمة للمصارف من جراء تعثر سداد القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة قد بلغت (٨%) من مبلغ منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبالغة بما يعادلها بالدينار العراقي (٥٩٤١) مليون دينار ، مما يدل على أن مخاطر القروض مسيطر عليها بشكل عال .
- تعد شركة الكفالات المصرفية قاعدة معلومات انتمائية عن الزبائن المتعاملين مع المصارف الخاصة المشاركة في شركة الكفالات المصرفية .

الاستنتاجات

- ١- إن الدول المتقدمة والنامية لها تجربة عريقة في مجال ضمان القروض عملت عليها لفترات طويلة من الزمن لتقديم الدعم للمشاريع كافة وبشكل خاص المشاريع الصغيرة بكافة نشاطاتها.
- ٢- ويتضح من نتائج تحليل بيانات الشركة العراقية للكفالات المصرفية للسنوات من (٢٠٠٨-٢٠١١) إن الشركة قد عملت على تقديم ضمانات لقروض المشاريع وبشكل متزايد، إذ بلغت على التوالي (١٣٨، ١١٩٨، ١٢٥٧، ١٩٥٩) مشروعاً ، وبلغت المبالغ المضمونة (٥٨٦٧٠) مليون دينار ، وبلغت فرص العمل الجديدة من جراء ضمان هذه القروض (٣٣٩٠) فرصة عمل جديدة .
- ٣- اسهمت الشركة العراقية للكفالات المصرفية على حصول المقترضين من أصحاب المشاريع الصغيرة على القروض ومن ثم تشجيع المصارف على الإقراض لهذه المشاريع.
- ٤- تعد الشركة العراقية للكفالات المصرفية مركز للمعلومات الانتمائية عن الزبائن المقترضين من المصارف المشاركة بشركة الكفالات .

التوصيات

- ١- ضرورة إنشاء شركة عامة تتكفل بمهام ضمانات القروض للمصارف الحكومية تعمل على مساعدة هذه



تأثير إنشاء نظام ضمان القروض لشركات الكفالات المصرفية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- ١- المصارف على تحمل مخاطر الإقراض وتتيح لها إمكانية منح قروض بمستويات عالية .
- ٢- زيادة عدد المصارف الخاصة المشاركة في الشركة العراقية للكفالات المصرفية لغرض زيادة عدد ضمانات القروض ، ومن ثم قدرة هذه المصارف على منح الائتمان بصورة كبيرة في ظل مخاطر مضمونة من هذه الشركة.
- ٣- ضرورة العمل على تفعيل دور تسويق القروض المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يتم بالتعاون الشركة العراقية للكفالات المصرفية والمصارف الخاصة في ظل برنامج عمل متفق عليه .
- ٤- على المصارف الخاصة الاستفادة من المعلومات الائتمانية التي تمتلكها الشركة عن الزبائن المقترضين .

المصادر

أولاً- العربية:

- ١- اتفاقية الشركة العراقية للكفالات المصرفية مع المصارف المشاركة في هذه الشركة.
- ٢- التقارير السنوية للشركة العراقية للكفالات المصرفية للسنوات من (٢٠٠٨-٢٠١٢).
- ٣- الزري، عبد النافع، الرشدان، مهند، إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع من (١٥-١٦/٣/٢٠٠٥) .
- ٤- الحسيني، عبد الحسن: التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة، الدار العربية للعلوم-بيروت، ط/١ (٢٠٠٨).
- ٥- محروق، ماهر حسن، مقابله، وإيهاب ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، ورقة عمل، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأردن، (٢٠٠٦) .
- ٦- عبد الحميد، عبد المطلب: اقتصاديات تمويل المشاريع الصغيرة، الدار الجامعية-الإسكندرية، (٢٠٠٩).
- ٧- عبد النبي، وليد عيدي: ورقة مقدمة إلى مؤتمر القطاع المصرفي الخاص ركن أساسي في بناء تنمية مستدامة وخلق فرص عمل منتجة- مصرف الخليج التجاري (٢٠١١).
- ٨- عبد اللطيف، عماد محمد علي، محاولة لصياغة برنامج تمويلي متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٦، العدد (٥٩) السنة (٢٠١٠).
- ٩- مراد، مراد فالح: المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد (٢٠٠٨).
- ١٠- ناصح، أحمد كامل: واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التشغيل، مجلة الإدارة والاقتصاد- العدد التاسع والستون، (٢٠٠٨).



ثانياً - الانكليزية:

- 1- Brown , Phillip : "Loan Guarantees for Clean Energy Technologies" : Goals, Concerns, and Policy Options; Congressional Research Service, N0. 7-5700 , January (2012) .
- 2- Diana Hancock. Joe Peek. James A.Wilcox: "The Reper Cussions On Small Banks And Small Businesses Of Bank Capital And Loan Gaarantee" , Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC 20551.
- 3- Columba Francesco , Gambacorta Leonardo and Mistrulli E. Paolo : "Mutual guarantee institutions and small business finance" , Central Bank publication-Italy , Working Papers number 735 , Nov (2009). (www.sba.gov) Small Business Administration ,):SBA(4-
- 5- World Bank Group-International Finance Corporation (2010).



The role credit guarantee companies to bank guarantee in the financing of small and medium enterprises

Abstract

It has become clear to see the role of the small and medium enterprises in the economy, and for the continuity of these projects it is necessary to supply finance from the banks, How ever the latter suffers risk of lending.

There fore, loans guarantee companies appeared with a vital role to facilitate the survival of these projects. this paper is to highlight the effect of the loans guarantee system on the lending process. This research is to examine a claim that establishing such system in the Iraqi company of the lending guarantee could increase access for the entrepreneurs to obtain loans and loan risk guarantee for the banks that granted these loans.